

دراسة اقتصادية لمؤشرات السياسة النقدية وعلاقتها بميزان المدفوعات فى الكويت

فهد عبدالله تراك الشمري

طالب دكتوراه، معهد البحوث والدراسات الأفريقية ودول حوض النيل

أ.د/ ياسر عبدالحميد دياب

استاذ الاقتصاد الزراعى وعميد كلية الزراعة والموارد الطبيعية- جامعة أسوان

د/ حسين حسن على آدم

استاذ الاقتصاد الزراعى المساعد كلية الزراعة والموارد الطبيعية- جامعة أسوان

الملخص:

يتناول هذا البحث مؤشرات السياسة النقدية وعلاقتها بميزان المدفوعات في الكويت، ويحاول البحث تحديد أهم العوامل المؤثرة على ميزان المدفوعات في الكويت خلال الفترة ٢٠٠٠-٢٠٢٠ بهدف مساعدة متخذي القرار على رسم سياسات اقتصادية مستندة على الواقعية، وتحديد الاجراءات المتبعة من قبل البنك المركزي الكويتي على المستوى المالي والنقدي في ظل جائحة كورونا. اتبع البحث المنهج الوصفي والكمي باستعراض أهم العوامل المؤثرة على ميزان المدفوعات في الكويت، باستخدام تحليل الانحدار بطريقة المربعات الصغرى، اعتمد البحث على المصادر الثانوية المتمثلة في النشرات والتقارير السنوية التي يصدرها بنك الكويت المركزي، وصندوق النقد العربي.

كلمات مفتاحية: دراسة اقتصادية، مؤشرات السياسة النقدية، ميزان المدفوعات في الكويت.

Summary

The research addressed the monetary policy indicators and their relationship to the balance of payments in Kuwait, the research attempts to identify the most important factors affecting the balance of payments in Kuwait during the period 2000-2020 with the aim of helping decision makers to formulate economic policies based on realism, and to determine the procedures followed by the Central Bank

of Kuwait at the financial and monetary levels during the Corona pandemic. The research followed the descriptive and quantitative analysis by reviewing the most important factors affecting the balance of payments in Kuwait, using the regression analysis by the method of ordinary least squares. The research relied on secondary sources represented in the annual bulletins and reports issued by the Central Bank of Kuwait and the Arab Monetary Fund.

The research found that the rise in money supply came to reflect, in an important aspect, the continuous efforts of the Central Bank to regulate the levels of local liquidity, and the exchange rate policy pursued by the Central Bank of Kuwait proved its effectiveness in achieving a high degree of relative stability in the exchange rate of the Kuwaiti dinar. The interest rates in Kuwaiti dinars at local banks also witnessed a decline during the period 2000-2020, coinciding with the global financial and economic crisis, in addition to the decline in economic activities of productive institutions and companies as a result of the Corona pandemic.

The research also found an inverse relationship between money supply and the balance of payments surplus, which is identical to the economic theory, with the significance of that relationship being proven. It was also found that there is an inverse relationship between the exchange rate and the balance of payments surplus, which is identical to the economic theory. This may be due to the stability of the Kuwaiti dinar exchange rates against the dollar during the study period and its change within relatively small limits, despite the significance of

this relationship isn't proven. It was also found that there is a direct relationship between inflation and the balance of payments surplus, with the significance of that relationship being proven despite the violation of its coefficient indication of the economic theory. This may be due to the fact that inflation in Kuwait is at acceptable levels, and Kuwait depends on 90% of its exports on oil and petroleum products, which is in any way higher than the value of commodity imports.

According to previous results, the research recommended the following:

- Devote high attention to diversifying the export structure of commodities and not relying solely on oil for exports to avoid price fluctuations in the international market in order to maintain the stability of exchange rates.
- Taking policies that would maintain the stability of the money supply to maintain inflation rates within acceptable limits due to its indirect impact on the balance of payments.

مقدمة:

يتولى بنك الكويت المركزي رسم وتنفيذ السياسة النقدية في دولة الكويت استناداً إلى القانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٦٨ في شأن النقد وبنك الكويت المركزي وتنظيم المهنة المصرفية. وتهدف هذه السياسة بشكل أساسي إلى الحفاظ على الاستقرار النقدي

واحتواء آثار التضخم^(١). كما تسعى السياسة النقدية لبنك الكويت المركزي للمساهمة في تحقيق التقدم الاجتماعي والاقتصادي ونمو الدخل القومي. وبالإضافة إلى ذلك يركز بنك الكويت المركزي جهوده تجاه المحافظة على الاستقرار المالي للنظام المصرفي وذلك من خلال سياسة التحوط الكلي، والتي تتضمن متابعة سيولة البنوك وحجم الائتمان، بالإضافة إلى فرض ومتابعة القرارات المنظمة للعمل.

وتلعب أدوات السياسة النقدية دوراً هاماً في أداء ميزان المدفوعات في الكويت والذي يحدد بدوره مدى كفاءة تلك المؤشرات في تنفيذ السياسات الاقتصادية للدولة.

مشكلة البحث

يمكن لآليات السياسة النقدية والمالية أن تحقق المرغوب منها نحو تحقيق التقدم الاقتصادي والاجتماعي، ولكن نظراً للتغيرات الاقتصادية الإقليمية والدولية يمكن أن يحدث عدم استقرار لأدوات السياسة النقدية والمالية مثل سعر الصرف، أسعار الفائدة، التضخم، عرض النقود مما قد يؤدي إلى حدوث اختلال في ميزان المدفوعات، لذلك يحاول البحث الإجابة على الأسئلة التالية: ما هي العوامل المؤثرة على ميزان المدفوعات في الكويت؟ وإلى أي مدى تؤثر هذه العوامل على ميزان المدفوعات؟

هدف البحث

(١) بنك الكويت المركزي، التقرير الاقتصادي، ٢٠١٩.

يهدف البحث إلى تحديد أهم العوامل المؤثرة على ميزان المدفوعات فى الكويت خلال الفترة ٢٠٢٠ - ٢٠٠٠ تساعد متخذى القرار من رسم سياسات اقتصادية مستندة على الواقعية، وتحديد الاجراءات المتبعة من قبل البنك المركزى الكويتى على المستوى المالى والنقدى فى ظل جائحة كورونا.

الطريقة البحثية ومصادر البيانات:

للوصول للأهداف البحثية اتبع البحث المنهج الوصفى والكمى باستعراض أهم العوامل المؤثرة على ميزان المدفوعات فى الكويت، باستخدام تحليل الانحدار بطريقة المربعات الصغرى، وذلك خلال الفترة (٢٠٠٠ - ٢٠٢٠)، واعتمد البحث على المصادر الثانوية المتمثلة فى النشرات والتقارير السنوية التى يصدرها بنك الكويت المركزى، وصندوق النقد العربى.

النتائج والمناقشات:

أولاً: أهم تطورات السياسة والمؤشرات النقدية فى الكويت:

يستعرض هذا الجزء أبرز تطورات المؤشرات النقدية والمصرفية الرئيسية لدولة الكويت كما تعكسها البيانات المتعلقة بكل من عرض النقد، وأسعار الفائدة، وأسعار صرف الدينار الكويتى مقابل الدولار. وتعكس تلك التطورات فى جانب هام منها آثار جهود بنك الكويت المركزى فى المجالات المرتبطة برسم وتنفيذ السياسة النقدية، وسياسات وبرامج الإشراف على وحدات الجهاز المصرفى والمالى المحلى المسجلة لديه.

أ- عرض النقود:

ارتفع عرض النقود بالمفهوم الواسع والذي يشمل النقود وأشباه النقود ليصل إلى نحو ٣٨.٠٢ مليار دينار عام ٢٠٢٠ مقابل نحو ٨١٦٣ مليون دينار عام ٢٠٠٠ بزيادة نسبتها ٣٦٥.٨% كما يتضح من جدول (١)، وجاء ذلك الارتفاع في عرض النقود بالمفهوم الواسع ليعكس في جانب مهم منه الجهود المتواصلة للبنك المركزي لتنظيم مستويات السيولة المحلية، وبما يساهم في توفير الأجواء المحفزة لتعزيز معدلات النمو لمختلف القطاعات الاقتصادية المحلية.

ب- سياسة سعر الصرف

تهدف سياسة بنك الكويت المركزي^(١) الخاصة بسعر صرف الدينار الكويتي (KD) إلى المحافظة على الاستقرار النسبي لسعر صرف الدينار الكويتي مقابل العملات الأخرى وتعزيز هذا الاستقرار، وكذلك حماية الاقتصاد المحلي من آثار التضخم المستورد، مما يعكس أهمية سعر الصرف بالنسبة للاقتصاد الكويتي الذي لا يفرض أية قيود على حركة رؤوس الأموال.

وقد انتهج بنك الكويت المركزي طوال الفترة الممتدة من ١٨ مارس ١٩٧٥ حتى نهاية العام ٢٠٠٢، سياسة ربط سعر صرف الدينار الكويتي بسلة مرجحة من العملات العالمية. وطبقاً لهذه السياسة يقوم بنك الكويت المركزي بتحديد سعر صرف

(١) صندوق النقد العربي.

الدينار بناء على سلة خاصة مرجحة من عملات الدول التي ترتبط بعلاقات تجارية ومالية مهمة مع دولة الكويت. وقد أثبتت تلك السياسة فعاليتها في تحقيق درجة عالية من الاستقرار النسبي في سعر صرف الدينار الكويتي مقابل العملات العالمية الرئيسية. وخلال الفترة من ٥ يناير ٢٠٠٣ حتى ١٩ مايو ٢٠٠٧، تم ربط الدينار الكويتي بالدولار الأمريكي ضمن هوامش محددة بموجب المرسوم الأميري رقم ٢٦٦/٢٠٠٢، الذي ينص على ربط سعر صرف الدينار الكويتي بالدولار الأمريكي ضمن هوامش حول سعر التعادل وذلك مع بداية العام ٢٠٠٣. قد أعلن محافظ البنك المركزي سعر التعادل لصرف الدينار الكويتي مقابل الدولار الأمريكي لأول يوم عمل من يناير ٢٠٠٣ حيث حدد سعر الصرف عند ٢٩٩.٦٣ فلس لكل دولار و بهامش (- / +) ٣.٥ %، وذلك استناداً إلى نفس الأسس والاعتبارات التي دأب بنك الكويت المركزي على تطبيقها في تحديد سعر صرف الدينار الكويتي بموجب نظام سلة العملات، وذلك لضمان سلاسة الانتقال من ربط سعر صرف الدينار بسلة من العملات المرجحة إلى ربطه بالدولار الأمريكي ضمن هوامش محددة.

وبدء من ٢٠ مايو ٢٠٠٧ وبموجب المرسوم رقم ١٤٧/٢٠٠٧، تم إعادة ربط سعر صرف الدينار الكويتي بسلة غير مفصح عنها ومرجحة من العملات العالمية لاهم الشركاء التجاريين والماليين لدولة الكويت. إن العودة لسياسة سعر الصرف

المتبعة قبل ٢٠٠٣ جاءت بهدف المحافظة على القوة الشرائية للعملة الوطنية واحتواء آثار الضغوط التضخمية على الاقتصاد المحلي. وذلك بعد استفاد جميع المحاولات لامتصاص الآثار غير المواتية من الانخفاض المتواصل للدولار الأمريكي آنذاك مقابل العملات الرئيسية الأخرى.

وتشير بيانات جدول (١) إلى تقلبات سعر صرف الدينار الكويتي مقابل الدولار الأمريكي حيث بلغ أعلى سعر حوالى ٠.٣٠٧ دينار/ دولار، بينما بلغ أدنى سعر للدولار حوالى ٠.٢٦٩ دينار، والفارق بين أعلى وأدنى سعر للدولار نحو ٣٨ فلس خلال الفترة ٢٠٠٠-٢٠٢٠.

ج- سعر الفائدة:

تشير بيانات متوسطات اسعار الفائدة بالدينار الكويتي لدى البنوك المحلية خلال الفترة ٢٠٠٠-٢٠٢٠ إلى تراجع متوسطات أسعار الفائدة خلال الفترة ٢٠٠٠-٢٠٠٨ من ٥.٨٩% - ٢.٤٢% إلى ٢.٨٣%- ١.٥% خلال الفترة التالية ٢٠٠٩-٢٠٢٠ وهى بداية الفترة المصاحبة للأزمة المالية والاقتصادية العالمية، إلى انخفاض ملحوظ فى أسعار الفائدة نتيجة انخفاض الأنشطة الاقتصادية للمؤسسات الانتاجية والشركات جراء جائحة كورونا كما يتضح من جدول (١).

جدول (١): بعض المؤشرات النقدية والمالية لدولة الكويت.

عرض	ميزان	سعر	معدل	سعر
-----	-------	-----	------	-----

الفائدة %	التضخم %	الصرف دينار/دولار	المدفوعات مليون دينار	النقود مليون دينار	
5.89	1.81	0.307	4561	8163	٢٠٠٠
4.47	1.30	0.307	3147	9209	٢٠٠١
3.15	0.89	0.304	1078	9646	٢٠٠٢
2.42	0.96	0.298	1982	10401	٢٠٠٣
2.65	1.25	0.295	5944	11685	٢٠٠٤
3.47	4.14	0.292	7926	13086	٢٠٠٥
4.92	3.06	0.290	11809	15921	٢٠٠٦
5.45	5.48	0.284	11547	18960	٢٠٠٧
4.81	10.58	0.269	8420	21950	٢٠٠٨
2.83	4.61	0.288	4593	24896	٢٠٠٩
2.34	4.50	0.287	2658	25634	٢٠١٠
2.5	4.84	0.276	1598	27747	٢٠١١
2.5	3.26	0.280	918	29541	٢٠١٢
2.0	2.68	0.284	953	32424	٢٠١٣
2.0	2.91	0.287	362	33620	٢٠١٤
2.0	3.27	0.302	-2070	34239	٢٠١٥
2.3	3.20	0.303	1100	35779	٢٠١٦
2.8	2.17	0.302	569	37148	٢٠١٧
3.0	0.54	0.302	1100	37095	٢٠١٨
3.0	1.09	0.303	800	38947	٢٠١٩

٢٠٢٠	38022	2500	0.304	1.4	1.5
------	-------	------	-------	-----	-----

المصدر: التقرير السنوي، بنك الكويت المركزي، أعداد مختلفة.

- التقرير الاقتصادي، بنك الكويت المركزي، أعداد مختلفة.

د- ميزان المدفوعات:

يشمل الوضع الكلي لميزان المدفوعات لدولة الكويت، والذي يعبر عن خلاصة المعاملات المسجلة في مختلف بنود ذلك الميزان، فائضا كليا بلغ أقصى قيمة له ١١.٨١ مليار دينار كويتي عام ٢٠٠٦، مقارنة بفائض كلى بلغ أدنى قيمة له عام ٢٠٠٢ حوالى ١.٠٧ مليار دينار كويتي وذلك خلال الفترة ٢٠٠٠ - ٢٠٠٨. ثم انخفض الفائض فى ميزان المدفوعات بداية من الأزمة المالية والاقتصادية العالمية مقارنة بالفترة السابقة للأزمة، حيث حقق ميزان المدفوعات فائضا كليا بلغ حوالى ٨٤٢٠ مليون دينار كويتي عام ٢٠٠٩ ثم تراجع فائض ميزان المدفوعات متذبذب بين الارتفاع والانخفاض حتى بلغ ٢٥٠٠ مليون دينار كويتي.

ويعكس الفائض الكلى فى ميزان المدفوعات ما تحقق من زيادة فى إجمالى قيمة الأصول الاحتياطية لدى بنك الكويت المركزي، بالإضافة إلى التغير فى صافى قيمة الاستثمارات الخارجية لبعض الهيئات والمؤسسات الحكومية، وعلى وجه الخصوص الهيئة العامة للاستثمار ومؤسسة البترول الخارجية.

ثانياً: الإجراءات المتبعة من قبل البنك المركزي الكويتي في ظل جائحة كورونا^(١)

أ- على مستوى المالية العامة

- قدمت الحكومة إلى مجلس الأمة مشروع قانون يُخصص ٥٠٠ مليون دينار كويتي (١.٦ مليار دولار) أموالاً إضافية لدعم جهود الكيانات الحكومية في مكافحة انتشار فيروس كورونا.
- تم تشكيل لجنة لتنفيذ تدابير لتخفيف الأثر السلبي لجائحة كوفيد-١٩ على النشاط الاقتصادي. ونفذت السلطات، على وجه الخصوص، التدابير التالية:
- تأجيل الاشتراكات في الضمان الاجتماعي لمدة ٦ أشهر لشركات القطاع الخاص.
- إلغاء الرسوم الحكومية المفروضة على قطاعات مختارة.
- مواصلة تقديم استحقاقات البطالة الكاملة للمواطنين.
- تقديم قروض ميسرة وطويلة الأجل للمشاريع الصغيرة ومتوسطة الحجم من خلال تمويل مشترك من صندوق المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم والمصارف.

ب- على مستوى السياسة النقدية والقطاع المصرفي

(١) بنك الكويت المركزي، التقرير الاقتصادي، ٢٠٢٠.

- على صعيد السياسة النقدية الداعمة للتعافي الاقتصادي، وما تتطلبه الأوضاع والظروف الاقتصادية الراهنة من ضرورة تطبيق سياسات نقدية تحفيزية للنشاط الاقتصادي، قام بنك الكويت المركزي بتاريخ ٤ مارس ٢٠٢٠ بتخفيض سعر الخصم بواقع ربع نقطة مئوية، وتبع ذلك تخفيض آخر بتاريخ ١٦ مارس ٢٠٢٠ بواقع نقطة مئوية كاملة، لينخفض سعر الخصم بذلك من ٢.٧٥٪ إلى ١.٥٪ وهو المستوى الأدنى تاريخياً، مستهدفاً بذلك تخفيض تكلفة الاقتراض لجميع القطاعات الاقتصادية من أفراد ومؤسسات لتعزيز بيئة داعمة للنمو الاقتصادي والمحافظة على الاستقرار النقدي والاستقرار المالي.
- في ذات الاتجاه، قام بنك الكويت المركزي أيضاً بإجراء تخفيض بذات القدر في سعر الفائدة وأسعار جميع أدوات بنك الكويت المركزي للتدخل في السوق النقدي، وهي سلسلة إجراءات متكاملة تعزز انسياب التدفقات النقدية فيما بين القطاع المصرفي وقطاعات الاقتصاد الوطني، وتحافظ على جاذبية الدينار الكويتي كوعاء مجزٍ وموثوق للمدخرات، وأخذاً بعين الاعتبار ما يوفره ضمان الدولة للودائع من دعم لاستقرار القطاع المصرفي ومن ثم تعزيز الثقة بقوة واستقرار الدينار الكويتي.

- على صعيد السياسات النقدية والسياسات الرقابية التي تستهدف المحافظة على الاستقرار النقدي والاستقرار المالي، فتضمنت هذه الإجراءات الاطمئنان إلى مواصلة البنوك تقديم خدماتها المالية إلى العملاء دون انقطاع خلال فترة توقف الأعمال، واستمرار بنك الكويت المركزي في أداء مهامه المرتبطة بالعمليات الرئيسية والإجراءات الأمنية ونظم الدفع والتسوية والمقاصة الإلكترونية للشيكات ومواصلة جهوزيته العالية لضمان استمرار البنوك في تقديم الخدمات المالية الأساسية اللازمة للجمهور.
- أنشأ البنك المركزي الكويتي صندوقاً بقيمة ١٠ ملايين دينار كويتي (٣١.٩ مليون دولار) بتمويل من البنوك الكويتية لدعم جهود الحكومة في مكافحة الفيروس.
- اتخذ بنك الكويت المركزي عدد من الإجراءات لتشجيع استخدام وسائل الدفع الإلكترونية وتعقيم الفروع المصرفية واتباع مزيد من الإجراءات الصحية الوقائية وبت رسائل التوعية عبر منصات البنوك.
- أصدر البنك المركزي تعليمات للمصارف لتعليمات للمصارف بتأجيل سداد القروض من الشركات المتضررة من تفشي الجائحة لمدة ستة أشهر، وبأن تقدم

للمشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم المتضررة من نقشي الجائحة تمويلًا

بسقف للفائدة ٢.٥ في المائة.

• أوقف البنك المركزي الرسوم على نقاط أجهزة البيع وسحوبات أجهزة الصراف الآلي لمدة ثلاثة أشهر.

• على صعيد السياسات الرقابية، أصدر بنك الكويت المركزي بتاريخ ٢ إبريل

٢٠٢٠ حزمة تحفيزية رقابية إلى البنوك المحلية لمواجهة تداعيات فيروس

كورونا، وذلك تعزيزاً لحزمة الإجراءات التي يطبقها البنك المركزي بهدف دعم

القطاعات الاقتصادية الحيوية، والمشاريع ذات القيمة المضافة للاقتصاد

المحلي، والمتضررين من أفراد ومشاريع صغيرة ومتوسطة وشركات،

ومساعدتها على تخطي الظروف الراهنة، وبما يساعد البنوك في هذه الظروف

على أداء دورها الحيوي في الاقتصاد ويحفزها على تقديم مزيد من القروض

والتمويل للقطاعات الاقتصادية المنتجة والعملاء المتأثرين من الأزمة.

• شملت تلك التعليمات التي أصدرها بنك الكويت المركزي للبنوك خفض معايير

السيولة المطبقة على البنوك مثل معيار تغطية السيولة، ومعيار صافي

التمويل المستقر، ونسبة السيولة الرقابية، إلى جانب رفع الحدود القصوى

للفجوات التراكمية في نظام السيولة، ورفع الحد الأقصى المتاح لمنح التمويل.

إضافة إلى ذلك سمحت تعليمات بنك الكويت المركزي للبنوك بالإفراج عن المصدة الرأسمالية التحوطية ضمن قاعدة رأس المال بما يخفض المتطلبات الرأسمالية.

• تم في هذا الإطار، خفض متطلبات كفاية رأس المال للمصارف بنسبة ٢.٥ نقطة مئوية، إلى ١٠.٥ نقاط مئوية، وخفض نسبة صافي التمويل المستقر التنظيمية من ١٠٠٪ إلى ٨٥٪، ونسبة السيولة من ١٨٪ إلى ١٥٪. علاوة على زيادة حدود القروض إلى القيمة لشراء الأراضي للمشاريع السكنية من ٥٠٪ إلى ٦٠٪، والمنازل القائمة من ٦٠٪ إلى ٧٠٪، ولبناء المنازل من ٧٠٪ إلى ٨٠٪.

• كما تم خفض أوزان مخاطر الائتمان لمحفظه المشاريع الصغيرة والمتوسطة من ٧٥٪ إلى ٢٥٪ لغرض احتساب نسبة كفاية رأس المال، بهدف تحفيز القطاع المصرفي على تقديم مزيد من التمويل لهذا القطاع الحيوي والهام.

ثالثاً: إجراءات دعم التعافي الاقتصادي^(١)

اتخذت دولة الكويت، ولا تزال، العديد من الإجراءات الداعمة لتعافي النشاط الاقتصادي، منها ما يلي:

(١) بنك الكويت المركزي، التقرير الاقتصادي، ٢٠١٩.

- استمرار تبني السياسات النقدية التحفيزية التي اتخذها بنك الكويت المركزي منذ بداية جائحة فيروس كورونا.
- المساندة والدعم للعمالة الوطنية في القطاع الخاص لضمان عدم تضرره هذه العمالة، ولمساندة شركات القطاع الخاص الموظفة للعمالة الوطنية.
- استمرار تقديم الخدمات المالية والحكومية الضرورية دون انقطاع خلال فترة الأزمة.
- تقديم إعفاءات حكومية للشركات الاقتصادية المتضررة من تداعيات الأزمة الراهنة.
- دعم القطاعات الحيوية ذات القيمة المضافة ودعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة من خلال تقديم قروض ميسرة بهدف دعم استمرارية أعمالها.
- تأجيل الاستحقاقات المترتبة على العملاء المتضررين بدون رسوم جزائية سواء من الافراد أو المشروعات الصغيرة والمتوسطة وملاك العقارات والكيانات الاقتصادية.
- وقف الرسوم على أجهزة نقاط البيع وأجهزة السحب الآلي والقنوات الالكترونية.
- المحافظة على الدعم اللازم للمحافظة على استقرار مستويات وأسعار السلع الغذائية والطبية في الأسواق المحلية.

- مساندة أصحاب المشاريع الصغيرة والمتوسطة والصناعية والزراعية عن طريق تأجيل الأقساط الممولة من قبل الصندوق الوطني لرعاية وتنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة ومحفظة التمويل الزراعي في البنك الصناعي.

رابعاً: وسائل السياسة النقدية وعلاقتها بميزان المدفوعات في الكويت

في هذا الجزء سوف يتم تناول تأثيرات المؤشرات النقدية والاقتصادية والمالية المستخدمة من المؤسسات النقدية والمالية الكويتية وتأثيرها على ميزان المدفوعات الكويتي.

أولاً: أثر عرض النقود على ميزان المدفوعات في الكويت.

من جدول (٢) يتضح ارتفاع عرض النقود خلال الفترة ٢٠٠٠ - ٢٠٢٠، بداية من عام ٢٠٠٠ والذي بلغ حوالي ٨١٦٣ مليون دينار كويتي وحتى بلغ ٣٨٠٢٢ مليون دينار كويتي عام ٢٠٢٠ بزيادة ٣٦٥.٨٪، في حين تذبذب ميزان المدفوعات خلال الفترة ٢٠٠٠ - ٢٠٠٨ بين الانخفاض والارتفاع، ثم انخفض الفائض في ميزان المدفوعات بداية من الأزمة المالية والاقتصادية العالمية عام ٢٠٠٩، حيث حقق ميزان المدفوعات فائضا كليا بلغ حوالي ٨٤٢٠ مليون دينار كويتي عام ٢٠٠٩ ثم تراجع فائض ميزان المدفوعات حتى بلغ ٢٥٠٠ مليون دينار كويتي. وسوف يتم توضيح ذلك من خلال فترات زمنية يتم عرضها في هذا الجزء من خلال جدول (٢).

جدول (٢): عرض النقود وميزان المدفوعات الكويتي بالمليون دينار خلال الفترة (٢٠٠٠-٢٠٢٠)

السنة	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009
عرض النقود	8163	9209	9646	10401	11685	13086	15921	18960	21950	4896
ميزان المدفوعات	4561	3147	1078	1982	5944	7926	11809	11547	8420	593
السنة	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019
عرض النقود	25634	27747	29541	32424	33620	34239	35779	37148	37095	3947
ميزان المدفوعات	2658	1598	918	953	362	-2070	1100	569	1100	800

المصدر: جمعت من: بنك الكويت المركزي، التقرير الاقتصادي والسئوى، اعداد مختلفة.

وعند تقدير العلاقة بين عرض النقود وميزان المدفوعات فى الكويت أمكن الحصول على المعادلة التالية:

$$\text{BoP} = 7762.2 - 0.18 M_2$$

$$(-2.68)^*$$

$$R^{1/2} = 0.28 \quad F = 7.22^*$$

أ- التقييم الاقتصادي:

إشارة معامل عرض النقود سالبة وهى مطابقة للنظرية الاقتصادية وتعنى وجود علاقة عكسية بين عرض النقود وفائض ميزان المدفوعات. حيث أن زيادة عرض النقود يعنى ضمناً تناقص رغبة الأفراد فى الاحتفاظ بالنقود، وبالتالي زيادة الإنفاق فيتولد زيادة الضغط فى الطلب على السلع التجارية. وبما أن هذه السلع تدخل نطاق التبادل الدولى فإن هذا يؤدى إلى إيجاد حلقة بطة بين الاختلالات النقدية وميزان المدفوعات لأن معالجة هذا الاختلال ستم على حساب وجود فائض أو عجز فى ميزان المدفوعات.

ب- التقييم الإحصائي:

- معامل التحديد يساوي ٠.٢٨ وهذا يعنى أن عرض النقود مسئول بنسبة ٢٨٪ بالنسبة للمتغير التابع، والباقي ٧٢٪ عبارة عن أثر المتغيرات العشوائية غير المضمنة فى النموذج.

- القيمة الاحتمالية لمعامل عرض النقود تساوى ٠.٠١ وهى أقل من ٠.٠٥ مما يعنى وجود علاقة سببية بين عرض النقود وميزان المدفوعات.

ثانياً: أثر سعر الصرف على ميزان المدفوعات في الكويت.

وتشير بيانات جدول (٣) إلى تقلبات سعر صرف الدينار الكويتى مقابل الدولار الأمريكى حيث بلغ اعلى سعر حوالى ٠.٣٠٧ دينار/ دولار، بينما بلغ أدنى سعر للدولار حوالى ٠.٢٦٩ دينار كويتى، والفارق بين أعلى وأدنى سعر صرف بلغ نحو ٣٨ فلس خلال الفترة ٢٠٠٠ - ٢٠٢٠. فى حين حقق ميزان المدفوعات فائضا خلال فترة الدراسة غير أن هذا الفائض انخفض وتراجع مقارنة بالسنوات الأولى من فترة الدراسة.

جدول (٣): سعر الصرف للدولار مقابل الدينار الكويتى وميزان المدفوعات الكويتى بالمليون جنية خلال الفترة (٢٠٢٠-٢٠٠٠)

السنة	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009
سعر الصرف	0.307	0.307	0.304	0.298	0.295	0.292	0.29	0.284	0.269	0.288
ميزان المدفوعات	4561	3147	1078	1982	5944	7926	11809	11547	8420	4593
السنة	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019

0.303	0.302	0.302	0.303	0.302	0.287	0.284	0.28	0.276	0.287	سعر الصرف
800	1100	569	1100	-2070	362	953	918	1598	2658	ميزان المدفوعات

المصدر: جمعت من: بنك الكويت المركزي، التقرير الاقتصادي والسنوي، اعداد مختلفة.

وعند تقدير العلاقة بين سعر الصرف وميزان المدفوعات في الكويت أمكن الحصول على المعادلة التالية:

$$\text{BoP} = 38959.6 - 121132 \text{ EX} \\ (-1.65) \\ R^{1/2} = 0.12 \quad F = 2.73$$

أ- التقييم الاقتصادي:

إشارة معامل سعر الصرف سالبة وهي مطابقة للنظرية الاقتصادية وتعني وجود علاقة عكسية بين سعر الصرف وفائض ميزان المدفوعات، وربما يرجع ذلك إلى استقرار أسعار صرف الدينار الكويتي مقابل الدولار خلال فترة الدراسة وتغيره في حدود صغيرة نسبياً.

ب- التقييم الإحصائي:

- معامل التحديد يساوي ٠.١٢ وهذا يعني أن سعر الصرف مسئول بنسبة ١٢٪ بالنسبة للمتغير التابع، والباقي ٨٨٪ عبارة عن أثر المتغيرات العشوائية غير المضمنة في النموذج.

- القيمة الاحتمالية لمعامل سعر الصرف تساوي ٠.١١ وهي أكبر من ٠.٠٥ مما يعني عدم وجود علاقة سببية بين سعر الصرف وميزان المدفوعات.

ثالثاً: أثر التضخم على ميزان المدفوعات في الكويت.

بدأ التضخم متصاعداً ومنتذبذاً حتى استقر بداية من عام ٢٠١١، ثم بدأ في الانخفاض الملحوظ حيث بلغ ٣.٢٦٪ عام ٢٠١٢ ثم ٢.٩١٪ عام ٢٠١٤، ثم ١.٠٩٪ عام ٢٠١٩، ويرتبط هذا التغير بصورة مباشرة بميزان المدفوعات من حيث تحقيق الفائض، جدول (٤).

وعند تقدير العلاقة بين التضخم وميزان المدفوعات في الكويت أمكن الحصول على المعادلة التالية:

$$\begin{aligned} \text{BoP} &= 1122.5 + 749.5 \text{ INF} \\ &(2.21)^* \\ R^{/2} &= 0.20 \quad F = 4.89^* \end{aligned}$$

أ- التقييم الاقتصادي:

- إشارة معامل التضخم موجبة وهي مخالفة للنظرية الاقتصادية وتعني وجود علاقة طردية بين التضخم وفائض ميزان المدفوعات. حيث يؤدي التضخم إلى ارتفاع الأسعار المحلية للسلع وإتجاه السكان للسلع المستوردة لرخص ثمنها وجودتها مما يترتب عليه زيادة التكلفة وعدم قدرة الصادرات على المنافسة في الاسواق الخارجية. وتخفيض حجم وقيمة الصادرات وبالتالي ينخفض الطلب على العملة المحلية وتقل القيمة الخارجية

للعلمة ويقل فائض ميزان المدفوعات. ولكن في حالة الكويت يكون التضخم في مستويات مقبولة، واعتماد الكويت على ٩٠٪ من صادراتها على النفط والمنتجات البترولية والذي يرتفع بأى حال عن قيمة الواردات السلعية.

ب- التقييم الإحصائي:

- معامل التحديد يساوى ٠.٢٠ وهذا يعنى أن التضخم مسئول بنسبة ٢٠٪ بالنسبة للمتغير التابع، والباقي ٨٠٪ عبارة عن أثر المتغيرات العشوائية غير المضمنة في النموذج.

- القيمة الاحتمالية لمعامل التضخم تساوى ٠.٠٣ وهى أقل من ٠.٠٥ مما يعنى وجود علاقة سببية بين التضخم وميزان المدفوعات.

رابعاً: أثر سعر الفائدة على ميزان المدفوعات في الكويت.

ارتبط سعر الفائدة متصاعداً ومتذبذباً مع الفائض في ميزان المدفوعات خلال الفترة ٢٠٠٠-٢٠٠٨ حتى انخفض واستقر بداية من عام ٢٠٠٩ مرتبطاً بانخفاض الفائض في ميزان المدفوعات حتى عام ٢٠٢٠، جدول (٥).

جدول (٤): التضخم وميزان المدفوعات الكويتي بالمليون دينار خلال الفترة (٢٠٠٠-٢٠٢٠)

السنة	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009
التضخم	1.81	1.3	0.89	0.96	1.25	4.14	3.06	5.48	10.58	4.61
ميزان المدفوعات	4561	3147	1078	1982	5944	7926	11809	11547	8420	4593
السنة	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019

1.09	0.54	2.17	3.2	3.27	2.91	2.68	3.26	4.84	4.5	التضخم
800	1100	569	1100	-2070	362	953	918	1598	2658	ميزان المدفوعات

المصدر: جمعت من: بنك الكويت المركزي، التقرير الاقتصادي والسنوي، اعداد مختلفة.

وعند تقدير العلاقة بين أسعار الفائدة وميزان المدفوعات في الكويت أمكن الحصول على المعادلة التالية:

$$BoP = -3477.9 + 2189.8 IR$$

$$(4.54)^*$$

$$R^{1/2} = 0.52 \quad F = 20.66^*$$

أ- التقييم الاقتصادي:

- يتضح إشارة الثابت سالبة وهي تتفق مع فروض النظرية وهي تمثل ناتج ميزان المدفوعات عند ما تكون جميع المتغيرات تساوى صفر أي تمثل الحد الأدنى لناتج ميزان المدفوعات.

- إشارة معامل سعر الفائدة موجبة وهي مطابقة للنظرية الاقتصادية وتعنى وجود علاقة طردية بين سعر الفائدة وفائض ميزان المدفوعات. حيث أن قيام البنوك التجارية برفع أسعار الفائدة على القروض يؤدي إلى تقليل الإئتمان والطلب المحلي على السلع والخدمات، مما يخفض من حدة الأسعار المحلية، وبالتالي تشجيع الصادرات وتخفيض الواردات، ومن ناحية أخرى يؤدي ارتفاع أسعار الفائدة داخلياً إلى إقبال الأجانب على إيداع أموالهم بالبنوك الوطنية، وبالتالي إلى دخول

مزيد من رؤوس الأموال إلى الدولة، مما يساعد على زيادة الفائض في ميزان المدفوعات كما في حالة الكويت، وهكذا نجد أن تقليل كمية النقود (الإئتمان) داخل الاقتصاد القومي ورفع أسعار الفائدة يلعب دوراً كبيراً في زيادة الفائض في ميزان المدفوعات.

ب- التقييم الإحصائي:

- معامل التحديد يساوي ٠.٥٢ وهذا يعنى أن سعر الفائدة مسئول بنسبة ٥٢٪ بالنسبة للمتغير التابع، والباقي ٤٨٪ عبارة عن أثر المتغيرات العشوائية غير المضمنة في النموذج.

- القيمة الاحتمالية لمعامل سعر الفائدة تساوي ٠.٠٠٠٠٣ وهي أقل من ٠.٠٥ مما يعنى وجود علاقة سببية بين سعر الفائدة وميزان المدفوعات.

جدول (٥): سعر الفائدة وميزان المدفوعات الكويتى خلال الفترة (٢٠٠٠-٢٠٢٠)

السنة	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009
سعر الفائدة	5.89	4.47	3.15	2.42	2.65	3.47	4.92	5.45	4.81	2.83
ميزان المدفوعات	4561	3147	1078	1982	5944	7926	11809	11547	8420	4593
السنة	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019
سعر الفائدة	2.34	2.5	2.5	2	2	2	2.3	2.8	3	3
ميزان المدفوعات	2658	1598	918	953	362	-2070	1100	569	1100	800

المصدر: جمعت من: بنك الكويت المركزى، التقرير الاقتصادى والسنوى، اعداد مختلفة.

الملخص والتوصيات:

يتناول هذا البحث مؤشرات السياسة النقدية وعلاقتها بميزان المدفوعات في الكويت، ويحاول البحث تحديد أهم العوامل المؤثرة على ميزان المدفوعات في الكويت خلال الفترة ٢٠٠٠-٢٠٢٠ بهدف مساعدة متخذي القرار على رسم سياسات اقتصادية مستندة على الواقعية، وتحديد الاجراءات المتبعة من قبل البنك المركزي الكويتي على المستوى المالي والنقدي في ظل جائحة كورونا. اتبع البحث المنهج الوصفي والكمي باستعراض أهم العوامل المؤثرة على ميزان المدفوعات في الكويت، باستخدام تحليل الانحدار بطريقة المربعات الصغرى، اعتمد البحث على المصادر الثانوية المتمثلة في النشرات والتقارير السنوية التي يصدرها بنك الكويت المركزي، وصندوق النقد العربي.

وتوصل البحث إلى أن الارتفاع في عرض النقود بالمفهوم الواسع جاء ليعكس في جانب مهم منه الجهود المتواصلة للبنك المركزي لتنظيم مستويات السيولة المحلية، كما اثبتت سياسة سعر الصرف التي انتهجها بنك الكويت المركزي فعاليتها في تحقيق درجة عالية من الاستقرار النسبي في سعر صرف الدينار الكويتي. كما شهدت اسعار الفائدة بالدينار الكويتي لدى البنوك المحلية تراجعاً خلال الفترة ٢٠٠٠-٢٠٢٠ متزامنة مع الأزمة المالية والاقتصادية العالمية، بالإضافة إلى انخفاض الأنشطة الاقتصادية للمؤسسات الانتاجية والشركات جراء جائحة كورونا.

كما توصل البحث إلى وجود علاقة عكسية بين عرض النقود وفائض ميزان المدفوعات وهي مطابقة للنظرية الاقتصادية مع ثبوت معنوية تلك العلاقة مما يعنى وجود علاقة سببية بين عرض النقود وميزان المدفوعات. كما تبين وجود علاقة عكسية بين سعر الصرف وفائض ميزان المدفوعات وهي مطابقة للنظرية الاقتصادية وربما يرجع ذلك إلى استقرار أسعار صرف الدينار الكويتى مقابل الدولار خلال فترة الدراسة وتغيره فى حدود صغيرة نسبياً على الرغم من عدم ثبوت معنوية تلك العلاقة. كما تبين وجود علاقة طردية بين التضخم وفائض ميزان المدفوعات مع ثبوت معنوية تلك العلاقة على الرغم من مخالفة إشارة معاملها للنظرية الاقتصادية وربما يرجع ذلك إلى أن التضخم فى الكويت فى مستويات مقبولة، واعتماد الكويت على ٩٠٪ من صادراتها على النفط والمنتجات البترولية والذي يرتفع بأى حال عن قيمة الواردات السلعية.

وفى ضوء النتائج السابقة يوصى البحث بالآتى:

- الاهتمام بتنوع الهيكل التصديرى للسلع وعدم الاعتماد فقط على النفط فى الصادرات لتجنب تقلبات أسعاره فى السوق الدولى للمحافظة على استقرار أسعار الصرف.

- اتخاذ سياسات من شأنها المحافظة على استقرار عرض النقود المتداول للمحافظة على معدلات التضخم فى حدود مقبولة لتأثيرها غير المباشر على ميزان المدفوعات.

المراجع

١. باري سيجل، النقود والبنوك والاقتصاد وجهة نظر النقديين، دار المريخ للنشر، الرياض ١٩٧٨، ص ٢٤٩
٢. بنك الكويت المركزى، التقرير الاقتصادى، اعداد مختلفة.
٣. بنك الكويت المركزى، التقرير السنوى، اعداد مختلفة.
٤. توماس ماير وآخرون، النقود والبنوك والاقتصاد، دار المريخ للنشر، المملكة العربية السعودية، ٢٠٠٢، ص ٤٩١
٥. رشا العصار، رياض الحلبي، النقود والبنوك، دار الصفاء للنشر والتوزيع، عمان، الطبعة الأولى، ٢٠٠٠، ص ١٥٨
٦. زكريا الدوري، يسري السامرائي، البنوك المركزية والسياسة النقدية، الاردن، عمان، دار اليازري للنشر، ١٩٩٦، ص ٨٣.
٧. سامي خليل، النظريات والسياسات النقدية والمالية، (المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر)، ص ٥٩.
٨. صندوق النقد العربى.